المحاضرة 03

المحور الثالث: أسباب الفساد وآثاره

المبحث الأول: أسباب الفساد

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى بروز وانتشار ظاهرة الفساد في مختلف الدول، من بينها أسباب سياسية وقانونية، وإدارية واقتصادية، إضافة للأسباب الاجتماعية والثقافية والعوامل الدولية.

المطلب الأول: الأسباب السياسية والقانونية

لسياسة والقانون علاقة بالفساد، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: الأسباب السياسية

يعد الفساد السياسي العدو الرئيس لشفافية، فالفساد من حيث المبدأ يجهض خطط التنمية ويفشلها، وكذلك يفسد السياسة، والحقيقة أن أصحاب النفوذ أو جماعة الضغط من أفراد المجتمع، وهم عادة أقارب للسياسيين والإداريين تقدم لهم التسهيلات والمزايا الإدارية والمالية، وتفسد لهم اللوائح والأنظمة والإجراءات حسب أهواءهم دون النظر إلى المصلحة العامة وتعقد لهم الصفقات، حتى وإن كان هناك ما هو أفضل في البدائل المطروحة من ناحية قيمة المشروع أو السعر، أو قد يكون السبب الرئيس خلف الصفقة هو تمتع مبرم العقد بالسمسرة فقط، دون النظر إلى المصلحة العامة أو كم تخسر الدولة.

الفرع الثاني: الأسباب القانونية

من بين الآليات والأدوات التي توفرها المنافذ القانونية والقضائية للفساد نذكر ما يلي:

- التسرع في إصدار تشريعات كثيرة خاصة بالإدارة العامة(عدم وضوح القوانين).
- تعطيل وعدم تطبيق الكثير من القوانين نتيجة لضعف السلطة القضائية وسيادة القانون.
- جمود وقصور الكثير من القوانين.
- تمسك الإدارة القضائية والأمنية بالإجراءات الروتينية المعقدة والتقليدية.
- فساد الجهاز القضائي.

المطلب الثاني: الأسباب الإدارية والاقتصادية

للعوامل الإدارية والاقتصادية في تفشي وانتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات

الفرع الأول: الأسباب الإدارية

إن تعدد القيود الإدارية كقيود التجارة الخارجية المتصلة بحصص الاستيراد والتصدير، والاستقطاعات الضريبية، وتعدد أسعار صرف العملات، وقواعد منح القروض، كل هذه القيود وغيرها تعبد الطريق أمام المسؤولين الإداريين لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، والكسب بأرباح خيالية سريعة ناجمة عن استثمار الموارد الطبيعية الإستراتيجية كالنفط مثلا، الذي حقق أرباحا مجزية للشركات الأجنبية، عادة ما يحفز على دفع الرشاوي لبعض المسؤولين للفوز بامتيازات التعاقد أو إدارة تشغيل أو صيانة. يعد من أهم أسباب الفساد ضعف أو عجز أجهزة الرقابة الإدارية والمالية ، ونقصان في اختصاصاتها القانونية، أو تعارض أو ازدواج في اختصاصات أكثر من جهاز حكومي للرقابة، إضافة إلى أن السلطة التنفيذية تملك حفظ أية قضية فساد يجريها جهاز رقابي رسمي.

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية

هي تلعب دورا هاما باعتبارها أحد أنواع الدوافع وراء وقوع الفساد، فسوء الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، والتي تتمثل في محصلتها النهائية في عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، يعد سببا رئيسيا في الممارسات الفاسدة التي تسود المجتمع، وهكذا تتفرع عوامل اقتصادية عديدة تؤدي إلى وقوع وانتشار الفساد، فتفاقم الأزمات الاقتصادية يتسبب في تدني مستوى الدخل الفردي، وبالتالي يضطر البعض إلى البحث عن مصادر غير قانونية للدخل، إضافة لارتفاع معدلات البطالة وإستمراريتها، وتفشي الفقر والحاجة، كلها عوامل محفزة لممارسة الفساد، كما أن انعدام أو سوء التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية وفقا لأسس علمية، وغياب دراسات الجدوى للمشاريع، بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة، وغياب الشفافية والموضوعية في استغلال موارد الدولة، تعد كلها دوافع جوهرية للسلوك الفاسد.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية والعوامل الدولية

إضافة للعوامل السابقة، تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية والدولية دور في ظاهرة الفساد.

الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية

من أهم العوامل الاجتماعية التي لها علاقة بالفساد الحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية والمحسوبية، كما أن القلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم، يؤدي إلى جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض.

إن القدرة الشرائية للكثير من الموظفين وأجورهم المتدنية، قد تكون سببا للكثيرين للّجوء إلى طرق غير مشرروعة لزيادة مداخليهم، وهي الفئة التي يتم استغلالها عادة من طرف أثرياء القطاع العام كما الخاص، لتمرير مشاريعهم المنبثقة عن الفساد،

فالأموال هنا هي طعم اصطياد ضعيفي الدخل، كما أن ضعف المجتمع المدني تهميش دور مؤسساته في كثير من الدول، هو ما يؤدي إلى غياب قوة الموازنة في هذه المجتمعات وبالتالي تفشي الفساد و إستمرار نموه.

الفرع الثاني: الأسباب االثقافية

توجد في العديد من الدول النامية فجوة بين القيم الثقافية والحضارية وقيم العمل الرسمية، المعتمدة على الانضباط والأمانة والشرف وطاعة الرؤساء، وحرمة المال العام وقيم الولاء والانتماء لجهة العمل، سواء كانت حكومية أو خاصة، ونظرا لوجود تفاعل واحتكاك بين الحضارات والثقافات المختلفة، فكان من المحتمل حدوث اختراق لقيم ثقافية أو حضارية أجنبية تؤدي إلى تغيير السلوك والقيم المتعلقة بالعمل الرسمي، ومن ثم حدوث جرائم الفساد بمختلف صورها، ويحدث هذا عندما تصبح القيم المادية أعلى من القيم الدينية والأخلاقية، فيفقد المال العام حرمته، كما يتم تبرير أفعال الرشوة بمسميات منها :الإكرامية، الهدية...، وتوضح في هذا المجال بعض الدراسات الاجتماعية أنه في حالة وجود صراع بين ثقافتين من مجتمع واحد، وكون إحدى الثقافتين أقوى من الأخرى، فإن ذلك يؤدي إلى توتر اجتماعي يقود إلى زيادة الفساد، أما في حالة وجود قيم اجتماعية ايجابية قوية فإنها تكون كفيلة بتقليل الفجوة بين أجهزة الدولة الإدارية وبقية أفراد ومؤسسات المجتمع.

الفرع الثالث: العوامل الدولية

تعتبر العوامل الدولية أحد أسباب الفساد، بالرغم من أنها لم تنل حظا وافرا من البحث الدقيق كمحددات أساسية له إلى عهد قريب، رغم الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية في جني الريع من قبل الموظفين الفاسدين، إلا أنه في الآونة الأخيرة حظيت هذه الأسباب بإهتمام صانعي

السياسة، وعلت أصوات تدعو إلى توجيه الجهود في سبيل مكافحة الفساد الدولي، والذي قد يكون في صورة رشاوي ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة، والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول، أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة، أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة.

المبحث الثاني: آثار الفساد

إن ظاهرة الفساد لها انعكاسات كثيرة، في مختلف نواحي الحياة.

المطلب الاول: ضعف النمو الاقتصادي: وذلك من خلال :

- تخفيض الحوافز الاستثمارية.
- تشويه عناصر النفقات العامة: تبديد السياسيون المرتشون الموارد العامة.
- تخفيض ايرادات الدولة وذلك من خلال: التهرب الضريبي،رالتهرب الجمركي، الاختلاس.
- تهريب الاموال يقلل من ثقة المستثمرين الاجانب والمحليين .
- فقد اثبتت الدراسات الميدانية ان للفساد انطباعا سيئا على الوضعية الفقر، مستوى الاسعار، نجاعة الاستثمار، الانفاق الحكومي، توزيع الدخل، نوعية الخدمات، وضعية الموارد البشرية والفكرية، التحصيل الجامعي، اعانات التنمية ، تكاليف الانتاج واعباء الاستغلال.
- يؤدي إلى رصد أموال طائلة لتحديد الميزانيات بالنسبة للمشاريع او سلع غير ضرورية قليلة الأهمية.
- منح تسهيلات وقروض لمشاريع ترفيهية وفي دول تعاني سكانه من الفقر والجوع والحرمان.

- ابرام صفقات واتفاقيات على معدات وتجهيزات عسكرية تفوق قدرة البلد والحاجة اليها.

المطلب الثاني: آثار قانونية: تتجسد أساسا فيما يلي:

- فقدان هيبة القانون عن طريق تعسفات المفسدين وذلك باستغلال نفوذهم وسلطاتهم
- زعزعة الثقة القانونية في نفوس المواطنين نظرا للمخالفات القانونية التي يرتكبها المفسدون ، وتعسفهم على سيادة القانون بحيث تصبح مخالفة القانون هي الاصل والتعدي عليه مباح واحترام القانون هو الاستثناء.
- اضعاف ثقة الافراد في الحكومة ومؤسساتها، وذلك يؤدي الى تعميم الفوضى والتعدي الواضح على حرمة القانون .

المطلب الثالث: اثار اجتماعية

- تشويه البنية الاجتماعية والنسيج الاجتماعي.
- احداث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية نتيجة سوء توزيع الدخل –توزيع غير متكافئ –، وهذا ما يؤدي الى زيادة التفاوت الاجتماعي واحتمالات زيادة التوتر وعدم الاستقرار السياسي.
- يؤدي الى زيادة الافتقار وتدني المستوى المعيشي للفئات الفقيرة التي تمثل الأكثرية، وذلك نتيجة تركز ، ونتيجة لسوء توزيع الدخل والقروض والخدمات في المجتمع، وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي .